تابع أسباب الفساد:

6- الأسباب الاجتماعية:

يرى علماء الإدارة والاجتماع أن للبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها الموظف ويعمل فيها في الوقت ذاته تحدث تأثيرا على تصرفاته. وتتجلى أهم القنوات الاجتماعية المشجعة لانتشار وتفشي الفساد الإداري والمالي في :

أ) العادات والتقاليد:

تلعب دورا محوريا في تفشي مظاهر الفساد الإداري والمالي بين الموظفين. بعض العادات الموروثة التي تعود عليها الفرد، وأصبحت من الممارسات البديهية في يومياته، وانتقلت معه إلى وظيفته على غرار عدم الالتزام بالمواعيد، التركيز على الجانب الجمالي في الإدارات بدل الجانب العملي، عدم الاهتمام بمواعيد العمل،...الخ؛ ومثل هذه الممارسات تشهدها العديد من المؤسسات في الدول العربية قياسا على الجزائر، التي أصبح فيها عدم احترام مواقيت العمل من بين العادات المعروفة، وتغيرها قد يبدو هو المفاجأة.

ب)تدني مستويات التعليم وانتشار الجهل:

يكرس هذا الجانب ضعفا كبيرا في قدرة الأفراد على تحصيل حقوقهم مما يجعلهم عرضة لاستغلال بعض الموظفين الذين يستغلون جهلهم بالقوانين والإجراءات الإدارية، فيلزمونهم بدفع عمولات مقابل أداء أعمالهم، ومن بين الممارسات: التأخير في انجاز المعاملات، المحاباة في إتمام الإجراءات الإدارية،...الخ.

ج) توظيف الانتماءات الأسرية والولاءات القبلية:

ينطلق بعض الموظفين في أداء أعمالهم من منطلقات أسرية وانتماءات قبلية أو عرقية. وهذا يبدو أكثر وضوحا في الأجهزة الإدارية العربية التي لازالت هذه الممارسات تحظى بأهمية لديها . فنجد الموظف يسعى لتعجيل الخدمات لأقاربه أو معارفه وتسهيل المعاملات التي يحتاجها، كما قد يلجأ

للضغط على بعض الإداريين لتحقيق مكاسب ومزايا لصالح هؤلاء الأقارب. ومن أمثلة ذلك : تسريع الحصول على تراخيص البناء والأراضي ؛التدخل لصالح أقاربه في مجال الترقية والتوظيف،... .الخ

2/ الأسباب العامة للفساد الإداري والمالي:

إذا كان المنظرين قد حصروا أسباب الفساد الإداري والمالي في مجموعات أربع كما سبق ورأينا انطلاقا من رؤيتهم الخاصة، فإن هناك أسبابا عامة تشاركها جميع أنواع الفساد. ومن الصعب فصل أحدها عن الآخر، بالنظر لتداخلها وترابطها بشكل كبير جدا

أولا :ضعف المؤسسات: تعد المؤسسات بأنواعها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية القاعدة الأساس في بناء أي دولة. وبقدر تميزها بالجودة، والأداء القويم بقدر ما تسهم في تحقيق العوائد المرجوة منها، والتي تصب في نهاية الأمر في بناء الفرد ومن ثم المجتمع . وكلما كانت هذه المؤسسات ضعيفة في أداءها، هشة في إستراتيجياتها وغير مواكبة لما يحدث من حولها خاصة مع البيئة الخارجية كلما تسلل الوهن إلى أجزاءها وأصبحت مرتعا خصبا لانتشار مختلف الآفات والظواهر غير المرغوبة على غرار إضاعة الوقت، تسهيل أداء المعاملات غير القانونية، تفعيل بعض الممارسات اللأخلاقية وغياب روح المبادرة والتعاون . وقد يستشري الضعف لهذه المؤسسات انطلاقا من الإدارات العليا فيها خاصة في القطاع العام الذي يتميز بعدم القدرة على ضبط مسارات الأداء العملي والمالي. وتعطي الدول العربية وعلى رأسها الجزائر، نموذجا حيا عن ضعف الأداء المؤسساتي الذي كان سببا في تفشي مختلف مظاهر الفساد على غرار: الإهمال للمرضى في المستشفيات، تأخير أداء العقود والمعاملات في المحاكم، التأخر عن مواعيد العمل،...الخ. وهذا ما كان له تداعيات كبيرة على المستوى القومي لهذه الدول، وحملها تكاليف باهظة سواء من حيث فاتورة الصحة وانتشار الأمراض، تدني مستويات التعليم، انتشار الفقر والبطالة،... .الخ

ثانيا :تضارب المصالح: تعد المصلحة العامة، وخدمة أهداف المجتمع من الأولويات التي تسعى لتحقيقها أي دولة على المستوى الكلي، أو أي مؤسسة على المستوى الجزئي. وبقدر ما تتفق مصالح الأطراف في أي مؤسسة، أو في أي مشروع، أو حتى بين الدول بقدر ما يؤدي ذلك للوصول لنتائج جيدة وتحقيق منافع. لكن قد يحدث و أن تتضارب المصالح، وتختلف الرؤى ويصير الاتفاق حول بند من البنود أو حول مشروع من المشاريع بمثابة ساحة حرب على حساب المصلحة العامة التي يقتضيها انجاز المشروع أو المعاملة. هذه الأمور، قد تدفع بالأطراف المتصارعة لتبني ممارسات غير أخلاقية من أجل تحقيق أهدافهم، وتغليب مصلحتهم مهما كان الثمن . وهناك شواهد عديدة على المستوى العالمي، والعربي توضح

بشكل لا غبار عليه مثل هذه الممارسات التي تتخذ طابعا إجراميا في أحيان كثيرة، وتعكس الحروب التي شهدتها الدول العربية، والقضايا التي أقرتها بعض المحاكم في مصر بعد ثورة 25 يناير لصالح جهات على حساب جهات أخرى ذلك التضارب الكبير في المصالح الذي أفضى إلى قرارات غير شرعية كان لها تداعيات كبيرة على الرأي العام في مصر وفي العالم أجمع ووجه الأنظار نحو بداية حقيقية لانهيار نزاهة النظام القضائي في مصر. وتعطي أيضا المنظمات الدولية التي تقود الاقتصاد العالمي مثالا حيا حول هذا الجانب ، والتي تنتهج هذا النهج خاصة في تعاملها مع بعض الدول التي تشهد نزاعات، والتي تضمن مصلحة البلد المتقدم على حساب مصلحة البلد الذي يعاني . وفي حقل السياسة، مثال صارخ حول ذلك تعكسه على سبيل المثال النزاعات العرقية والطائفية التي تشهدها سوريا والعراق واليمن، والتي كانت أحد أسبابها تضارب المصالح لكن على المستوى الدولي وليس على المستوى القومي بشكل عام. فنتج عن ذلك، معظم مظاهر الفساد التي جعلت من هذه الدول تصنف ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، وتتذيل ترتيب تقارير منظمة الشفافية الدولية

ثالثا :السعي للربح السريع: أصبحت لغة العصر الحالي قائمة على العولمة الالكترونية والاتصالية، التي أخذت معها الاقتصاد العالمي نحو مجالات رحبة و أوسع ، وجعلت حركية رؤوس الأموال وتداولها لا تحتاج لأي جهد. كما وسعت من فلسفة الربح السريع سواء لمنظمات الأعمال أو حتى للأفراد كانوا متعلمين، أو غير متعلمين، يزاولون وظيفة أم لا يزاولون . وعلى مدار العقود الثلاثة الأخيرة، شهد الاقتصاد العالمي موجات تربح سريعة لشخصيات بارزة في مجال كرة القدم، السياسة، الإعلام،...الخ. منها ما هو معروف مصدره، ومنها ما هو غير معروف وهذا ما كشفته بشكل موثق أوراق بنما التي تعد أكبر ضربة وجهت لعالم المال والأعمال، ولرجال السياسة والإعلام وكشفت مئات الفضائح التي تعبر عن كل أشكال الفساد.

.رابعا: ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها: يعد الإعلام السلطة الرابعة وله دورا محوريا في تغيير مجريات أكثر القضايا سخونة، خاصة في الحروب والنزاعات. كما تعد المؤسسات التعليمية، مساهما رئيسا في إنجاح عملية التنمية في أي اقتصاد باعتبارها الحاضنة الثانية لجيل البناء بعد الأسرة،وأغلب دراسات علم الاجتماع، أشادت بالأهمية الإستراتيجية لوسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في نشر الوعي والتثقيف للفرد بما يساهم في آلية البناء والتنمية. وتكمن قوة وسائل الإعلام في قدرتها على توجيه الرأي العام، وتحفيزه وتنويره والدفع به لقبول أو رفض أي مشروع، وكانت

وسائل الإعلام سببا في إنقاذ آلاف الأرواح عبر العالم، أي أن رسالة وسائل الإعلام في المقام الأول هي رسالة إنسانية . لكن أحيانا، قد تتصف وسائل الإعلام بالضعف وعدم الكفاءة في إدارة الأمور ما يؤثر سلبا في تغيير الأوضاع، ويدفع نحو ممارسات أقل ما يقال عنها فاسدة. وتثبت الدلائل، على المستوى العربي الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام خاصة المرئية منها أثناء ثورات مصر وتونس، وانعكس ذلك بشكل سلبي في الأداء الاقتصادي لهذه الدول خاصة مع التهويل الذي مارسته هذه الوسائل . ونفس الأمر ينطبق على المؤسسات التعليمية التي تعد الأم الثانية إن صح التعبير للفرد خاصة المؤسسات التعليمية في الطور الأول والثاني، والتي تعد قاعدة أساس في تكوين وتأطير الأطفال وتزويدهم بقيم أخلاقية تضمن لهم مساهمة ايجابية في بناء مجتمعاتهم، وتزداد أهمية هذه المؤسسات في الأطوار الثانوية والجامعية مع اكتساب الفرد لقيم مجتمعية متعددة وانفتاح أسلوب حياته على كل ما هو جديد ضمن بيئة متغيرة باستمرار وغير ثابتة . لقد انحصر دور المؤسسات التعليمية بشكل كبير في العقود الأخيرة خاصة في الدول النامية، وتحول مسار العديد منها نحو وظائف لا تخدم لا الفرد ولا المجتمع في ظل زيادة الفجوة بين المؤطر والمتلقي، بين المناهج والواقع العملي وصعوبة التحكم في دواليب الوضع مع غياب منظومة تشريعية كفيلة بضبط هذه المحاور. وقد تبدو الصورة أكثر وضوحا في الجزائر، في ظل سلسلة الإصلاحات العديدة التي شهدتها المنظومة التربوية، والتي أثرت بشكل كبير في العلاقة القائمة بين المعلم والتلميذ، بين الأستاذ والطالب وتحولت المسؤوليات في ظرف قياسي، ولم تعد الحقوق والواجبات معروفة بين الأطراف فتحول دور المؤسسات التعليمية من مربي وموجه ومسدد لخطى أجيال المستقبل للبناء إلى دور غامض تحدده مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تتقاطع بين مصالح أطراف متعددة.

خامسا : عدم تطبيق القانون بالشكل الصارم القانون: فالقانون هو الذراع الحامي للشعوب، والأداة المسئولة عن توفير الأمن والاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. ويشمل القانون جميع المجالات التي تقوم عليها الدولة، وهو المسئول عن تقويض أو نجاح جهود التنمية وقد تزخر المنظومة القانونية لأي دولة بترسانة من القوانين الخاصة بإقليم الدولة والتي تتماشى مع القيم والمبادئ المجتمعية، فيما قوانين أخرى مستقاة من العلاقات الدولية. كما يوجد القانون الخاص، يوجد القانون العام أيضا يوجد القانون الدولي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بين الدول . وربما المشكلة لا تكمن في غياب القوانين أو نقصها (إذا استثنينا الدول العربية، التي تفتقر إلى العديد من القوانين خاصة

في مجال المرأة وحقوقها)، إلا أن الأمر يتجاوز ذلك لإنفاذ أو تنفيذ هذه القوانين تنفيذا صحيحا و سليما دون انحراف أو تلاعب كما يحصل في الغالبية من الدول النامية وحتى الدول المتقدمة في تعاملها مع بعض القضايا التي تمس الدول العربية قد تتجاوز عن بعض القوانين تماشيا مع مصالحها الخاصة كما في قضايا الإرهاب،الطاقة،...الخ. هذه الأمور قد تدفع نحو ممارسات غير أخلاقية تتخذ عدة مسارات مثل: التهرب الضريبي، نهب المال العام، الرشوة،... .الخ.